التحليل المكاني للصناعات الإنشائية الصغيرة في قضاء الفلوجة

أ.م.د. سلام خميس غربي

الجامعة العراقية– كلية الآداب

مستخلص

تعد الصناعات الصغيرة من القطاعات ذات الأهمية الكبيرة في اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على حدا سواء، فبسبب الخصائص والمميزات التي تمتاز بها هذه الصناعة، فقد أصبحت تلاءم اقتصاديات الدول النامية، ومنها الاقتصاد العراقي من هنا تكتسب أهمية دراسة هذا الموضوع والذي تم الاعتماد فيه على منهج التحليل الإحصائي للتوصل الى النتأج والتي يمكن من خلالها ان توجه الصناعات الانشائية الصغيرة في قضاء الفلوجة بالوجهة الصحيحة، خاصتا اذا ما علمنا بأن محافظتي الانبار وبغداد تعتمدان على منتجات الصناعات الانشائية الصغيرة المنتشرة في قضاء الفلوجة بنسبة كبيرة . وبعد تطبيق اساليب التحليل الاحصائي الصناعي على البيانات المتوفرة (معامل التركز الصناعي – معامل التخصص الصناعي – حاصل الموقع الصناعي) – ولغرض التأكد من نتائج البيانات التي تم التوصل اليها من تطبيق الأساليب الإحصائية أعلاه، فقد تم تطبيق دليل (Gibs _ Martin INDEX)– تم التوصل إلى مجموعة من النتائج منها، تركز الصناعات الإنشائية الصغيرة في قضاء الفلوجة، وعدم تخصص القضاء بأي من الصناعات الإنشائية الصغيرة نظرا لتنوع الصناعات في القضاء، فضلا عن إن بعض الصناعات كانت عالية التوطن كما هو الحال بالنسبة لصناعة الجص وتكسير الحصى والبورك، وبعد التوصل إلى نتائج الاحصائات يمكن تقويم الواقع الحالي للصناعات الصغيرة في القضاء، وتحديد اتجاهات التوطن الحالية والمستقبلية فضلا عن التعرف على أي الصناعات التي يمكن تنميتها وتطويرها .

فرضية البحث

أين تتوزع المنشأت الإنشائية الصغيرة في قضاء الفلوجة ؟ وأي النواحي التي تركزت فيها هذه المنشأت ؟ ولماذا ؟ وهل تخصص القضاء بفرع صناعي من هذه المنشأت، أم كان لتنوعها دورا في عدم ظهور التخصص؟ وأي الفروع من هذه الفروع كان عالي التوطن ؟

فرضية البحث

لم تتوزع المنشأت الإنشائية الصغيرة في القضاء بصورة متساوية فقد تركزت معظم هذه المنشأت في ناحية الكرمة كما أن لتنوع فروع الصناعات الإنشائية في القضاء، وانتشارها في معظم أنحاء المحافظة دورا في عدم تخصص القضاء بأي فرع صناعي من هذه الفروع، وقد يكون بعض فروع هذه الصناعات عالية التوطن وبالتالي يمكن تنميتها وتطويرها.

هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى التعرف على احد الفروع الصناعية الصغيرة المهمة في قضاء الفلوجة وهي الصناعات الإنشائية باعتبار أن محافظة بغداد تعتمد بصورة كبيرة على كثير من منتجات هذه الصناعة المنتشرة في القضاء، فضلا عن معرفة أي الفروع التي ينبغي تنميتها في وتطويرها لغرض تحقيق وارد دائمي للقضاء وتشغيل اليد العاملة، في وقت قلت فيه إمكانية توفير فرص عمل من قبل الدولة، لذا وجب الاهتمام بهذا الفرع الصناعي بصورة خاصة، والصناعات الصغيرة بصورة عامة .

حدود الدراسة الزمانية والمكانية

تحددت الدراسة مكانياً بالحدود الإدارية لقضاء الفلوجة في محافظة الأنبار (خريطة رقم ١)، واشتملت على أربعة نواحي هي (مركز الفلوجة وناحية الكرمة وناحية الصقلاوية وناحية العامرية)، أما الحدود الزمانية تمثلت بالبيانات التي أحصيت للصناعات الصغيرة لقضاء الفلوجة عام ٢٠١٥، وأعيد تدقيقها وجردها عام ٢٠١٨ بسبب الأوضاع التي مرت بها المحافظة من سيطرة تنظيم داعش الإرهابي والتهجير الذي مر به أبناء المحافظة، ومنهم الباحث لحين استقرار الأوضاع الأمنية وتحرير المحافظة، وتبين توافق كبير في أعداد المنشئات الإنشائية الصناعية الصغيرة عما كانت عليه في عام ٢٠١٥ بسبب إعادة العمل في هذه المنشأت وخاصةً أذا ما علمنا بأنها صغيرة الحجم ذات رؤوس أموال صغيرة يمكن إعادة تأهيلها بسهولة .

خريطة رقم (١)

موقع منطقة الدراسة بالنسبة للعراق ومحافظة الانبار

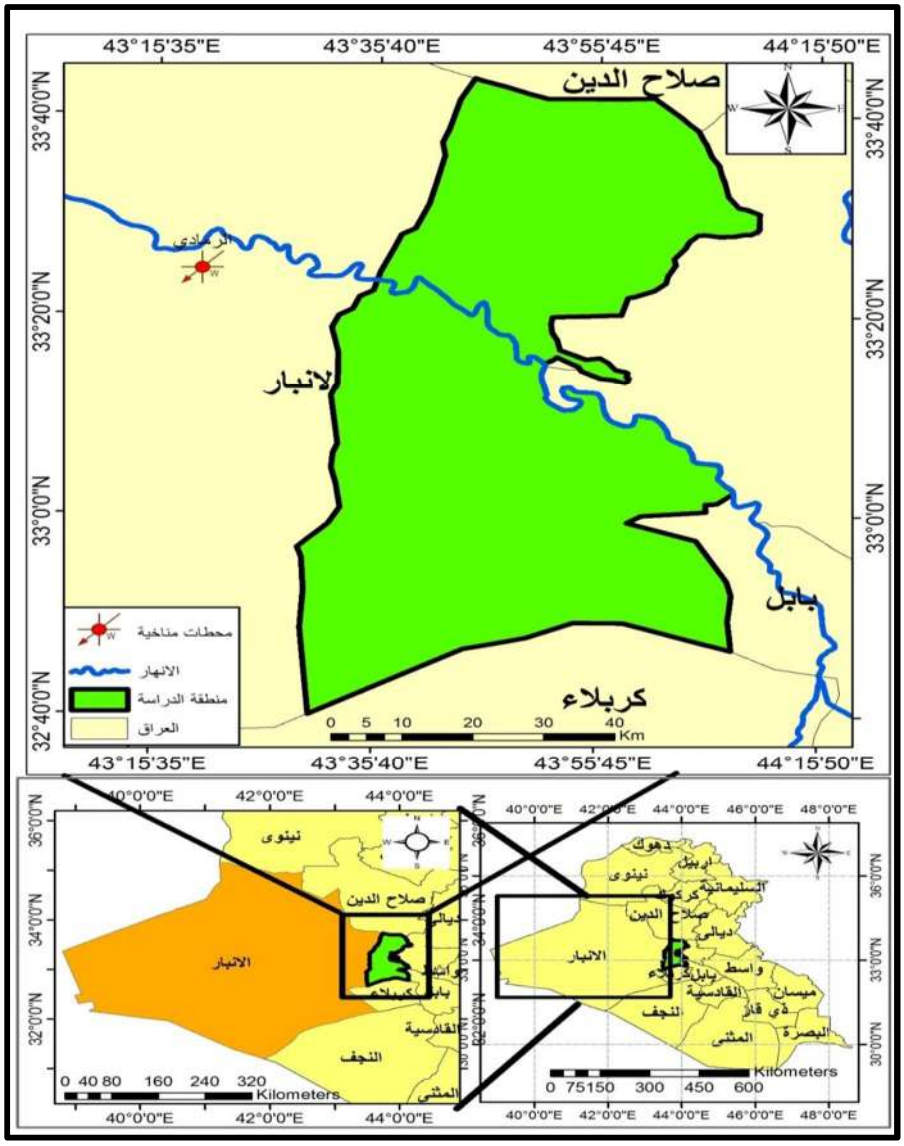

المصدر: ١. وزارة الري، الهيئة العامة للمساحة، خريطة العراق الإدارية، مقياس ١: ١٠٠٠٠٠٠ لسنة ٢٠٠٠م.

٢. وزارة الموارد المائية، الهيئة العامة للمساحة، وحدة إنتاج الخرائط، الوحدة الرقمية، خارطة محافظة الأنبار الطبوغرافية، مقياس ١: ٥٠٠٠٠٠ لسنة ٢٠٠٧م.

المقدمة

تمثل الصناعات الصغيرة إحدى القطاعات الاقتصادية التي تستحوذ على اهتمام الكثير من دول العالم، في ظل التغيرات والتحولات الاقتصادية العالمية وذلك بسبب دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ودورها الكبير في تشغيل اليد العاملة للدول النامية، بغض النظر عن فلسفتها الاقتصادية، فهي تمتاز بمجموعة من الخصائص التي ميزتها عن الصناعات الكبيرة والتي سهلت من إمكانية احتوائها والاستفادة منها وخاصتاً في الدول التي تمتاز بتدني بنيتها الارتكازية وتعاني كثيرا من المشكلات التنموية. وجاء هدف الدراسة للتركيز على التحليل المكاني للصناعات الإنشائية الصغيرة في قضاء الفلوجة. والتي تسوق منتجاتها إلى المحافظات العراقية وخصوصا العاصمة بغداد فضلاً عن محافظة الأنبار.

اشتملت الدراسة على مبحثين، تناول المبحث الأول الصناعات الصغيرة، مفهومها وخصائصها وأهميتها، أما المبحث الثاني فقد تناول التوزيع الجغرافي للصناعات الإنشائية في القضاء، وعوامل توطنها، واستخدم التحليل الإحصائي لدراسة البنية الصناعية وتحليلها المكاني من اجل وضع الاستراتيجيات المناسبة لتطوير هذا الفرع الصناعي في القضاء، ومنها تم التوصل إلى مجموعة استنتاجات قادتنا لوضع بعض التوصيات لتنمية هذا الفرع الصناعي في قضاء الفلوجة .

المبحث الأول

الصناعات الإنشائية الصغيرة من حيث مفهومها وخصائصها وأهميتها

أولا : الصناعات الصغيرة، مفهومها، خصائصها

١- مفهوم الصناعات الصغيرة:

هناك أراء مختلفة وكثيرة حول المهتمين بشؤون المنشآت الصناعية الصغيرة من ناحية تعريف هذا النوع من المنشآت، وتختلف الآراء حول إيجاد تعريف محدد يميز المنشآت الصغيرة عن المتوسطة والكبيرة الحجم، ولم يتوصل أحد إلى وضع تعريف عام شامل يمكن أن تعرف على أساسه هذه المنشآت، ويكون شاملا في جميع أنحاء العالم. من هنا فقد ظل تعريف هذه المنشآت أمرا نسبياً، وليس مطلقا يختلف من بلد لآخر، حسب اختلاف الوضع الاقتصادي،

وخاصتاً مستوى التقدم الخاص بذلك البلد وتطوره وظروفه الاقتصادية والاجتماعية، مثل درجة التصنيع والكثافة السكانية ومدى توفر القوى العاملة. من المعروف بأن هناك تعريفات كمية ونوعية تتعلق بمصطلح الصناعات الصغيرة إذ يلاحظ أن البلدان النامية تميل إلى استعمال معايير «كمية» عند تعريفها للمنشآت الصغيرة «عدد العمال – رأس المال»، في حين تستعمل البلدان المتقدمة في الغالب معايير «نوعية» عند تعريفها للمنشآت الصغيرة «الحصة في السوق – مدى التأثير على السوق...»،وعلى العموم فإن معيار عدد العمال يعد أكثر المعايير شيوعا في معظم بلدان العالم(١).

وفيما يلي توضيح لأهم تعريفات الصناعات الصغيرة الوصفية والكمية:

التعريفات الوصفية أو النوعية

وهي التعريفات التي توصف خصائص المشروع الصناعي الصغير من حيث درجة تأثيره في السوق وملكيته، وهي أكثر ملائمة لطبيعة هذه المشروعات الصغيرة، وتشمل وصفا عاما يتمثل في أن المشروع الصغير منشأة شخصية مستقلة في الملكية والإدارة، تعمل في ظل سوق المنافسة في بيئة محلية غالبا، وبعناصر إنتاج محدودة مقارنة بمثيلتها في الصناعة(٢).

وأهم المعايير الوصفية أو النوعية هو معيار الملكية وهو من المعايير النوعية المهمة، فمعظم هذه المؤسسات الصغيرة تعود ملكيتها إلى القطاع الخاص بشكل شركات أعمال معظمها فردية عائلية، يلعب صاحب المنشأة دور المدير المال، أما معيار المسؤولية فهو من المعايير التي يتم تحديد المنشأة الصغيرة حسب هيكلها التنظيمي البسيط، إذ نجد أن صاحب المنشأة باعتباره هو المالك لها، ومن ثمَّ فإن المسؤولية القانونية تقع عليه.

ومن المعايير المستخدمة معيار حصة المؤسسة من السوق، بالنظر إلى أن العلاقة الحتمية التي تربط المنشأة بالسوق، فهو يعد بهذا مؤشرا لتحديد حجم هذه المنشأة بالاعتماد على وزنها وأهميتها داخل السوق، الذي كلما كانت حصة المنشأة فيه كبيرة ووافرة كلما عدت هذه المنشأة كبيرة، وكلما قلت حصتها ووزنها فيه عدّت مؤسسة صغيرة(٣).

أما منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية «UNIDO» فقد عرفت الصناعات الصغيرة بأنها (تلك الصناعات التي يديرها مالك واحد، ويتكفل بكامل المسؤولية بأبعادها الطويلة الأجل

«الإستراتيجية»، والقصيرة الأجل «التكتيكية»، كما يتراوح عدد العاملين فيها ما بين «10-50» عاملا)[٤].

التعريفات الكمية

وهي التي تعتمد على معايير عدد العمال، ومعيار رأس المال أو كمية الإنتاج أو القيمة المضافة أو أسلوب الإنتاج، ولكل نوع من هذه المعايير إيجابياته وسلبياته[٥]، فمثلا معيار رأس المال من المعايير المهمة في قياس حجم الصناعات القائمة وتعتمدها كثير من الدول، إلا أن هذا المعيار يتعرض لظاهرة التضخم والانكماش؛ لذلك لا يكون مقياسا سليما في جميع الظروف، وكذلك الحال بالنسبة للقيمة المضافة، والذي يتأثر بتقلبات الأسعار في السوق[٦]، ومع هذا فإن أكثرية الدول تميل إلى استعمال المعايير الكمية عند تحديدها لمفهوم الصناعات الصغيرة، وتستخدم مؤشرات عدد المشتغلين وقيمة رأس المال في التحديدات أو تتجمع بين أكثر من عامل. هذا وأن كثيرا من البلدان النامية قد اتفقت على التعريف الذي يعد الصناعات الصغيرة هي التي تضم وحدات إنتاجية يعمل في الواحدة منها «١٠» عمال أو أقل[٧].

لذا من الصعب تحديد مفهوم دقيق وشامل للمشروعات الصغيرة، على الرغم من كثرة المؤتمرات والندوات المتعلقة بها، وحتى باعتماد المعايير الذي ذكرت سابقا فهناك صعوبة قائمة في وضع تعريف دقيق، فالحدود الرقمية لهذه المعايير لم يتم الاتفاق عليها بسبب اختلاف الخصائص والقدرات والظروف الاقتصادية والاجتماعية بين بلد وآخر. هذا وان العراق قد اعتمد على معيار عدد العاملين؛ لاعتبارات أهمها[٨]:

١. أن عدد العاملين يمكن أن يقاس بعدد ثابت لكل المشاريع المتماثلة من الناحية التصنيعية، وحسب الحاجة الفعلية لكل مشروع.
٢. لا يتأثر بمستوى أداء الاقتصاد ولاسيما حالة التضخم والركود في الاقتصاد أو ما شابه ذلك.

٢- الخصائص العامة للصناعات الصغيرة:

تمتاز الصناعات الصغيرة بمميزات تختلف عن الصناعات المتوسطة والكبيرة، هذه الخصائص قد تعطي ميزة خاصة لكثير من دول العالم للاستفادة من هذه المميزات التي انفردت بها عن باقي الصناعات. ومن أهم هذه الخصائص:

١. تتميز الصناعات الصغيرة باستعمالها تكنولوجية بسيطة نسبيا، كما تتميز منتجات هذه الصناعات بتواضع جودة الإنتاج مقارنة بالمنشأت الكبيرة التي تتميز بالتطور التكنولوجي.
٢. صغر رأس المال المستثمر، كما أنها لا تحتاج إلى استعمال تكنولوجية معقدة أو أيدي عاملة ماهرة في معظم الأحيان(٩).
٣. ينشأ هذا النوع من الصناعات في معظمه بين أفراد العائلة الواحدة أو شراكة من قبل مجموعة من الأفراد، كما أن الإدارة تتم من قبل المالك شخصيا، أي الإشراف المباشر من قبل مالك المشروع، لذا إن إدارة المنشأة تتسم بالمرونة لضمان نجاح عمل المشروع، بمعنى أن هناك ارتباطا ما بين الملكية والإدارة، ويعد هذا مصدر وجود الحافز الخاص، على العكس من المنشآت الكبيرة التي ينعدم فيها هذا الحافز(١٠).
٤. يمكن إقامتها في مساحات صغيرة، إذ يمكن إقامتها في المحلات الصغيرة والبيوت، وكذلك في القرى والأرياف القريبة من مصادر المواد الأولية إذ إن طبيعة عمل هذه المشروعات يرتبط بشكل مباشر بالاحتياجات اليومية للأفراد(١١).
٥. تتميز هذه المشروعات بإمكانية إقامتها في المناطق النائية والريفية والمدن الصغيرة والتي ليس بالضرورة أن تتوفر فيها البنى الأساسية والهيكلية، فهي تمهد السبيل للحد من ظاهرة البطالة في المناطق المتخلفة بامتصاصها لجزء من العمالة القادرة على العمل وإتاحتها الفرص الجديدة للعمل، وبذلك تحد من عوامل الهجرة من القرى والأرياف إلى المدن، وهي إحدى الوسائل الفعالة لتنظيم الهجرة المعاكسة من المدن الكبيرة إلى القرى والأرياف إذا ما وفرت لها الدعم والإرشاد(١٢).
٦. أما البناء القطاعي فهي تميل إلى الصناعات الاستهلاكية من حيث منتجاتها وخاصتاً في الدول النامية، وتمثل بشكل أساس في السلع المرتبطة بحاجات الفرد الغذائية والمرتبطة بتغير أذواقه وتعدد رغباته كالأثاث والألبسة... الخ(١٣).
٧. تتميز هذه الصناعات بقدرتها على مواجهة الصعوبات في أوقات الأزمات الاقتصادية وفترات الركود، نظرا لقدرتها المرنة في مواجهة هكذا تحديات(١٤).

ثانيا: الصناعات الإنشائية، مفهومها و أهميتها

١- مفهوم الصناعات الإنشائية

تعرف الصناعات الإنشائية بأنها صناعة المنتجات اللافلزية التي هي فرع من فروع الصناعات التحويلية، وتشمل مجموعة الصناعات التي تقوم على إنتاج الطابوق والسمنت والزجاج والبلاط والكاشي والموزائيك والنورة والجص والبلوك والرمل والحصي والحجار وغيرها، وتعتمد هذه الصناعة على مواد معدنية لا فلزية وهي المواد المستخرجة من باطن الأرض أو سطحها كالطين والرمل والحصى والحجر(١٥).

٢- أهمية الصناعات الإنشائية :

تبرز أهمية الصناعات الإنشائية في أي إقليم من خلال ارتباطها بمشاريع قطاع البناء والتشييد من ناحية، وعلى وفرة المادة الأولية المحلية وخاصتاً في محافظة الأنبار من ناحية أخرى، وبذلك تبرز هذه الأهمية من خلال تكوين رأس المال الثابت، فضلاً عن أهمية هذا القطاع في تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية وكذلك تظهر أهميتها من خلال تشغيلها للأيدي العاملة و معالجة مشكلة البطالة مع توفير الخدمات للعاملين بها، وللصناعات الإنشائية دورا كبيرا في توفير مواد البناء للمباني كافة سواء لأغراض السكن أو للمؤسسات الصناعية والتجارية أو للخدمات العامة كالمدارس والمستشفيات والدوائر الرسمية وغيرها حيث إن الطلب عليها يرتبط ارتباطا وثيقا بسعة السوق أي بعدد السكان ومستواهم الاقتصادي والاجتماعي كما يرتبط أيضا بأحوال الاستقرار ونمو الدخل القومي(١٦).

المبحث الثاني

البناء القطاعي والمكاني للصناعات الإنشائية الصغيرة في قضاء الفلوجة

نقصد بالبناء القطاعي للصناعات الإنشائية، القطاعات الصناعية التي يتألف منها فرع الصناعات الإنشائية في الإقليم المدروس، اما البناء المكاني فهو توزيع هذه القطاعات مكانيا .. وفيما يلي تحليل البناء القطاعي والمكاني للصناعات الإنشائية الصغيرة في قضاء الفلوجة .

أولاً: تحليل البناء القطاعي والمكاني للصناعات الإنشائية الصغيرة

يتضح من خلال تحليل الجدول ١، أن البناء القطاعي للصناعات الإنشائية الصغيرة في قضاء الفلوجة اشتمل على ثمان قطاعات صناعية هي (الجص، غربلة الحصى والرمل، تكسير الحصى، البلوك، البورك، الكاشي، إسفلت، غبرة)، بواقع ٤١٦ منشأة توزعت مكانيا على نواحي قضاء الفلوجة الأربعة، وجاءت ناحية الكرمة بالمرتبة الأولى بالنسبة لعدد المنشأت الإنشائية الصغيرة بواقع ١٦٧ منشأة مشكلتا نسبة (٧٨,٥%) من عدد المنشأت الصناعية في القضاء نظراً لتوفر مجموعة من العوامل التي كانت السبب الرئيسي لهذه النسب مقارنتا بباقي أنحاء القضاء وهي :

جدول رقم (١)

أعداد المنشأت الإنشائية الصغيرة في نواحي أقضية الفلوجة ونسبها المئوية

الناحية	جص	غربلة رمل وحصى	تكسير حصى	بلوك	بورك	كاشي	إسفلت	غبرة	مجموع	%
الكرمة	١٦٧	٧٥	٢٤	٣٤	١	١٩	٥	٢	٣٢٧	٧٨،٥
م.ق.الفلوجة	–	–	–	٣٩	١	٢٢	–	–	٦١	١٤،٥
الصقلاوية	–	٣	٢	٦	–	٤	–	١	١٦	٤
العامرية	–	١٣	–	–	–	–	–	–	١٢	٣
المجموع	١٦٧	٩٠	٢٦	٧٩	١	٤٥	٥	٣	٤١٦	١٠٠

المصدر: الدراسة الميدانية التي قام بها الباحث للمنشأت الإنشائية الصغيرة في قضاء الفلوجة .

١. السوق

يعد عامل السوق من أهم العوامل التي أثرت في تركز المنشأت الصناعية الصغيرة في ناحية الكرمة، ويكاد يكون العامل الأقوى في التأثير على توطن هذه المنشأت نظرا لقرب ناحية الكرمة من محافظة بغداد،السوق الرئيسية للمنتجات الإنشائية الصغيرة، إذ لا تكاد تبعد ناحية الكرمة عن حدود محافظة بغداد مسافة ٢٥ كم فقد تبين من خلال الدراسة الميدانية إن نسبة ٩١%من المنتجات الإنشائية الصغيرة في الكرمة تسوق إلى محافظة بغداد[١٧].

٢. المادة الأولية

يعد عامل المادة الأولية من العوامل المهمة التي أثرت في تركز المنشأت الإنشائية الصغيرة في ناحية الكرمة، نظراً لتوفر المواد الأولية التي تدخل في الصناعات الإنشائية الثمانية الموجودة في القضاء،فقد كان لوقوع قضاء الكرمة وخاصتاً جزيرة الكرمة ضمن الأنهار والوديان الجافة ذات التصريف الداخلي كنهر الإسحاقي القديم ووادي الطرفاوي الذي كان له دورا في توفر رواسب الحصى والجبس [١٨] والتي تعد الأساس في معظم الصناعات الإنشائية الصغيرة في ناحية الكرمة .

٣. العامل البيئي

وهو من العوامل المؤثرة في تركز المنشأت الإنشائية الصغيرة في الناحية كون معظم الصناعات الإنشائية الصغيرة في القضاء هي ذات طبيعة ملوثة لا يمكن إقامتها داخل المراكز الحضرية لذا تركزت جميعها عند جزيرة الكرمة بعيدتا عن المناطق الحضرية في نواحي قضاء الفلوجة .

٤. اليد العاملة

وهو من العوامل التي أثرت في تركز المنشأت الإنشائية الصغيرة في ناحية الكرمة، فمن خلال ملاحظة الجدول (٢) يتضح بان الناحية تأتي بالمرتبة الثانية بالنسبة لعدد سكان القضاء الكلي بواقع ١٢٣٠٥٠ نسمة وهذا احد العوامل التي أثرت في تركز المنشأت الصناعية في الناحية .

جدول رقم (٢)

أعداد السكان في نواحي أقضية الفلوجة

الناحية	عدد السكان
ممركز قضاء الفلوجة	٢٨٣٤٦٢
الكرمة	١٢٣٠٥٠
العامرية	٧٨٧٧٠
الصقلاوية	٤٤٣١٧
المجموع	٥٢٩٥٩٨

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، تقديرات السكان لمحافظة الأنبار لعام 2007م .

ثانياً: التوزيع الجغرافي للمنشآت الإنشائية الصغيرة في قضاء الكرمة

إجريت دراسة التوزيع الجغرافي للمنشآت الإنشائية الصغيرة في قضاء الفلوجة على وفق الأتي ينظر (خريطة رقم ٢):

- **مركز قضاء الفلوجة**

بلغ عدد منشأتها الإنشائية الصغيرة ٦١ منشاة صناعية توزعت داخل المنطقة الصناعية في المدينة بواقع ٣٩منشاة لإنتاج البلوك،و٢٢ لإنتاج الكاشي وهي من الصناعات الغير الملوثة كونها لا تعتمد عملياتها الإنتاجية على حرق كما هو الحال بالنسبة لصناعة الإسفلت والجص والبورك .

- **ناحية الكرمة**

تبين من خلال الدراسة الميدانية لتوزيع المنشأت الإنشائية الصغيرة في ناحية الكرمة بان توزيعها جاء ضمن ثلاث مناطق رئيسية، جاءت منطقة النباعي بالمرتبة الأولى بالنسبة لعدد المنشأت بواقع ٢٤٦ منشأة منها ١٤٧ منشأة لإنتاج الجص، ٧٥ منشأة لغربلة الحصى والرمل، ٢٤ منشأة لتكسير الحصى، نظرا لتوفر المواد الولية المتمثلة برواسب الجبس والحصى بأحجامه المختلفة، وهذه المنشأت لا تبعد الواحدة عن الأخرى مسافة ٧٥٠-١٠٠٠م .

أما منطقة الشهابي فجاءت بالمرتبة الثانية، بواقع ٢٥ منشاة توزعت بالقرب من معمل الاسمنت والحراريات شكلت ثلاث منشات لإنتاج البلوك، وثمانية لإنتاج الجص ومنشأتي لكل من الإسفلت والغبرة، وجاءت منطقة العبادي بواقع ١٦ منشأة، ١٢ لإنتاج الجص وواحدة للبلوك و٣ لإنتاج الإسفلت، أما باقي منشات ناحية الكرمة والبالغة ٤٠ منشأة فقد توزعت ضمن الناحية عند مدخل مدينة الكرمة وعند ذراع دجلة.

- **ناحية الصقلاوية**

بلغ عدد منشاتها ١٦ منشاة تركزت ١٠ منشات منها خارج المدينة و٦ منها داخل المدينة، وهي عبارة عن منشات إنتاج البلوك والكاشي والثرمستون .

- **ناحية العامرية**

شملت عدد منشاتها ١٢ منشاة لإنتاج غربلة وغسل الرمل، وجميعها تتركز في منطقة عسيلة بين العامرية والرحالية على الطريق السياحي (فلوجة –عامرية) غرب مدينة الفلوجة ب٣٠ كم، وقد تركزت هذه المنشات في تلك المنطقة نظرا لتوفر المواد الأولية من مادة الرمل في تلك المنطقة بكميات كبيرة جدا، فضلا عن قلة ترك نسب الأملاح في تلك الرمال.

خريطة رقم (٢)

التوزيع الجغرافي للمنشأت الإنشائية الصغيرة في قضاء الفلوجة

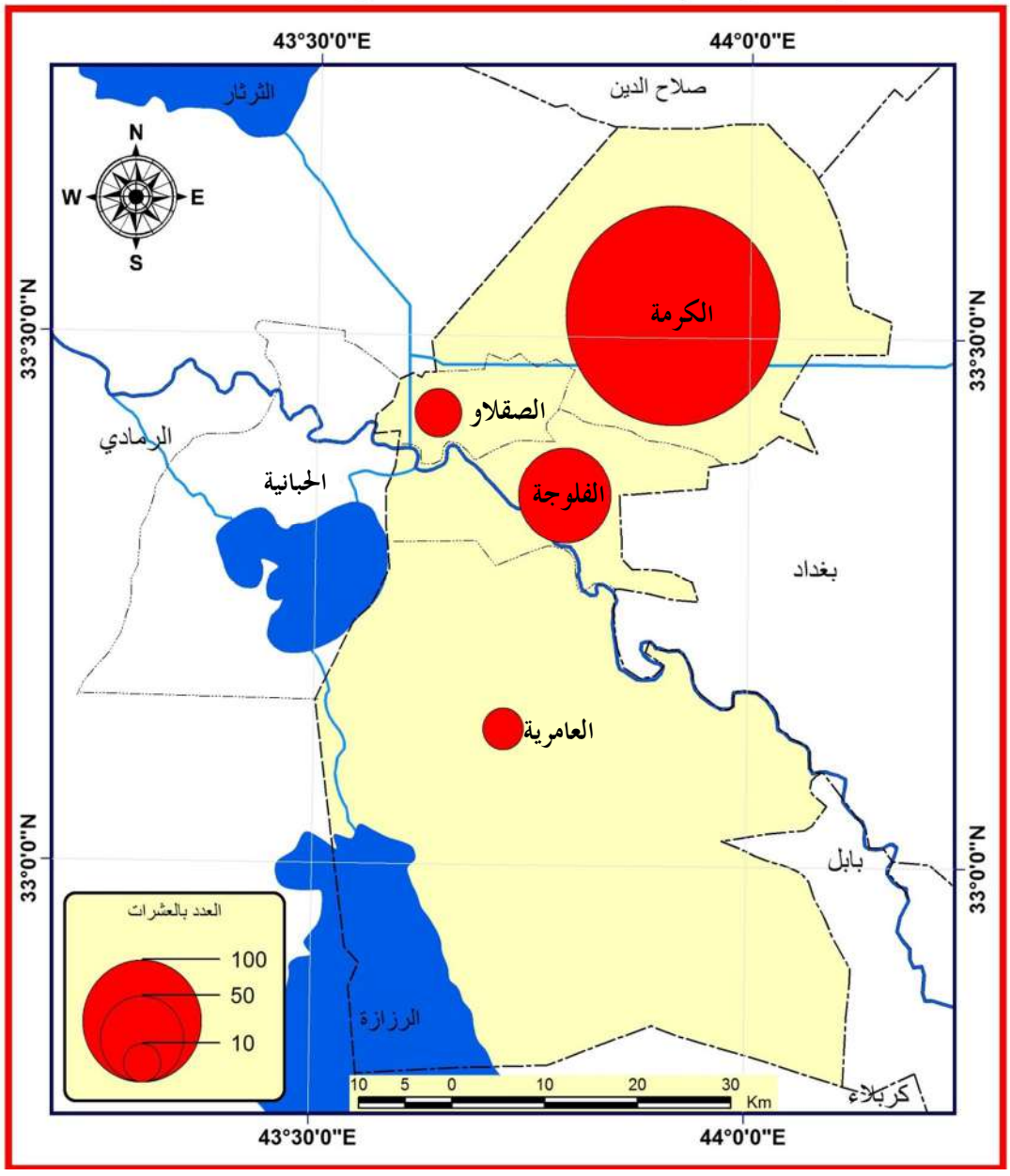

المصدر: نتائج جدول رقم (١).

ثالثاً: تحليل هيكل الصناعات الإنشائية الصغيرة في قضاء الفلوجة

١- معامل التركز الصناعي :

وهو احد المعايير المستخدمة لقياس التركز النسبي لصناعة معينة في إقليم ما ومقارنتها على المستوى الأكبر والذي يقع فيه ذلك الإقليم. اعتماداً على مؤشر عدد العاملين في القضاء

والمحافظة (جدول ٣)، وتم قياس تركز الصناعات الإنشائية الصغيرة في قضاء الفلوجة ومقارنتها على المستوى الكلي للصناعات الإنشائية الصغيرة في محافظة الأنبار. تعد اهمية استخدام هذا العامل في كونه يبين مدى أهمية تشجيع الفرع الصناعي المدروس وتنميته، حسب مدى تركزه في القضاء(*).

جدول رقم (٣)

أعداد العاملين في المنشات الإنشائية الصغيرة في قضاء الفلوجة والمحافظة ونسبها المئوية لسنة ٢٠١٥

المنشات	عدد العاملين في القضاء (١)	%	عدد العاملين في المحافظة (٢)	%	الفرق بين(١) و(٢)	تقسيم ١٠٠
جص	١٤٩٧	٤٦	١٦٥٥	٣٤	١٢	٠,١٢
بلوك	٧٣٣	٢٢,٥	١٤٨٨	٣٠,٥	٨-	٠,٠٨٥-
غربلة الرمل	٦٩٢	٢١,٥	١١٨٣	٢٤,٥	٣-	٠,٠٣-
كاشي	١٨٨	٦	٣٢٦	٦,٧	٠,٧-	٠,٠٠٥
تكسير حصى	٦٥	٢	٩٧	٢	صفر	صفر
إسفلت	٤٥	١,٥	٩٠	٢	٠,٥-	٠,٠٠٥-
بورك	٩	٠,٢	٩	٠,٢	صفر	صفر
غبرة	٧	٠,٢	١٣	٠,١	٠,١	٠,٠٠١
المجموع	٣٢٣٦	١٠٠	٤٨٦١	١٠٠		

المصدر: ١-الدراسة الميدانية التي قام بها الباحث للمنشات الإنشائية الصغيرة في قضاء الفلوجة.

٢-التحليل المكاني للصناعات الصغيرة في محافظة الأنبار – دراسة في الجغرافية الصناعية، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة الأنبار، كلية التربية، ٢٠١٢، ص٢٦١.

يظهر من بعد جمع الفروقات الموجبة والسالبة، إن معامل التركز الصناعي قد بلغ (+١٦٥) مما يدل على تركز الصناعات الإنشائية الصغيرة في قضاء الفلوجة.

٢- معامل التخصص الصناعي :

يستخدم معامل التخصص الصناعي لقياس مدى درجة تخصص الإقليم بصناعة معينة مقارنتا بنفس الفروع الصناعية في الإقليم الأكبر، ويتم حسابه وفق المعادلة الآتية(*):

$$\text{معامل التخصص الصناعي} = ١ \div ١٠٠ \left(\frac{\text{عدد العاملين في الفرع الصناعي للقضاء}}{\text{مجموع العاملين في القضاء}} - \frac{\text{عدد العاملين في الفرع الصناعي في المحافظة}}{\text{مجموع العاملين في المحافظة}} \right)$$

ومن خلال تطبيق معادلة التخصص على قضاء الفلوجة استنتج الأتي الجدول رقم (٤):

جدول رقم (٤)

معامل التخصص الصناعي لفروع الصناعات الإنشائية الصغيرة في قضاء الفلوجة

الفرع الصناعي	معامل التخصص	نوع التخصص
الجص	٠,٠٠١	غير متخصصة
البلوك	-٠,٠٠٠٨	غير متخصصة
غربلة رمل	-٠,٠٠٠٣	غير متخصصة
الكاشي	-٠,٠٠٠٠٩	غير متخصصة
تكسير حصى	صفر	غير متخصصة
اسفلت	-٠,٠٠٠٠٤	غير متخصصة
بورك	٠,٠٠٠٠٠٩	غير متخصصة
غبرة	-٠,٠٠٠٠١	غير متخصصة

المصدر: الدراسة الميدانية التي قام بها الباحث للمنشات الإنشائية الصغيرة في قضاء الفلوجة.

ويتضح مما سبق بان جميع فروع الصناعات الإنشائية الصغيرة لم يتخصص بها قضاء الفلوجة وإن اقرب فرع من الفروع الإنشائية الصغيرة في القضاء مائلة نحو التخصص هي فرعي صناعة الجص والبورك، اذ بلغ فرع إنتاج الجص في القضاء نسبة ٨٤,٥% من مجموع عدد المنشات الصغيرة في المحافظة، إذ تعتمد أقضية عنه وراة وهيت والرمادي على نسبة كبيرة من إنتاج مادة الجص المتركز في قضاء الفلوجة لجودته مقارنتا بنوعية الجص المنتج في فضلا عن اعتماد العاصمة بغداد مادة الجص المنتجة في قضاء الفلوجة . أما بالنسبة لمادة البورك فقد اشتملت المحافظة على منشاة صناعية صغيرة موجودة في قضاء الفلوجة كون كل المنشات الخاصة بإنتاج البورك في المحافظة هي منشات متوسطة الحجم أو كبيرة واستبعدت من الدراسة.

٣- معامل الموقع الصناعي

يستخدم معامل الموقع الصناعي في تحديد أنماط التوطن الصناعي أي تصنيف الصناعات في القضاء إلى صناعات متوطنة، وغير متوطنة، وصناعات عالية التوطن. ويستفاد من معامل الموقع الصناعي على تشخيص الفروع الصناعية التي يمكن أن تتطور خلال مرحلة زمنية معينة.

ويتم حساب معامل الموقع باستخدام المعادلة الآتية(*):

$$\text{معامل الموقع الصناعي} = \frac{\frac{\text{مجموع العاملين في الفرع الصناعي (س) في القضاء}}{\text{مجموع العاملين في القضاء}}}{\frac{\text{مجموع العاملين في نفس الفرع الصناعي في المحافظة}}{\text{مجموع العاملين في المحافظة}}}$$

استنتج من تطبيق معادلة معامل الموقع الصناعي على قضاء الفلوجة، الجدول رقم (٥)، إن الصناعات عالية التوطن اشتملت على صناعة الجص وتكسير الحصى والبورك على التوالي، بمعامل توطن تراوح بين (١,٣٥ – ٢)، بلغت النسبة المئوية لصناعة تكسير الحصى والبورك في القضاء حوالي ٧٠% و ١٠٠ % من نسبة عدد المنشأت.

جدول رقم (٥)

معامل الموقع الصناعي لفروع الصناعات الإنشائية الصغيرة في قضاء الفلوجة

الفرع الصناعي	معامل الموقع	حالة التوطن
الجص	١،٣٥	عالية التوطن
البلوك	٠،٧٣	غير متوطنة
غربلة الرمل	٠،٨٧	غير متوطنة
كاشي	٠،٨	غير متوطنة
تكسير الحصى	٢	عالية التوطن
الاسفلت	١	متوطنة
البورك	٢	عالية التوطن
الغبرة	١	متوطنة

المصدر: الدراسة الميدانية التي قام بها الباحث للمنشات الإنشائية الصغيرة في قضاء الفلوجة.

الصناعية في المحافظة، وشغلت صناعة الجص حوالي ٨٤،٥ % من الصناعات الإنشائية الصغيرة في قضاء الفلوجة بالنسبة للمحافظة. أما صناعة الإسفلت فتمثلت بمنشأة واحدة في القضاء من بين أربعة منشأت صغيرة متوطنة في محافظة الأنبار، وكذلك صناعة الغبرة تمثلت بمنشأة صناعية واحدة في قضاء الفلوجة.

٤- دليل جبس - مارتون (Gibs _ Martin INDEX)

طبق دليل (Gibs _ Martin INDEX) من خلال المعادلة الآتية [*]،

$$1 - \frac{\Sigma x^2}{\Sigma (x^2)}$$

لغرض التأكد من نتائج البيانات التي استنتجت من خلال التحليل الإحصائي للجداول (٣ - ٤ - ٥) أعلاه .

يستخدم دليل جبس - دي مارتون في دراسة واقع تحليل التوزيع المكاني للمنشأت الصناعية لقياس درجة التشتت والتركز الصناعي، وإذا استخدم لقياس البنية الصناعية في الإقليم فأنه بالإمكان قياس درجة التنوع والتخصص الصناعي في ذلك الإقليم.

واستنتج بتطبيق الدليل والتحليل الإحصائي للمنشأت الإنشائية الصغيرة في قضاء الفلوجة إن واقع تحليل التوزيع المكاني للمنشأت بلغ (٠،٣٢) وهي بعيدة عن الواحد صحيح، إذ تعد مائلة إلى التركز.

أما نتائج تطبيق الدليل لتحليل بنية الصناعات الصغيرة في القضاء فهي (٠،٦٨)، ويعد قريب إلى الواحد صحيح، مما يدل على تنوع الفروع الصناعية الإنشائية الصغيرة في قضاء الفلوجة، وهذا ما توصلت إليه نتائج تطبيق معامل التركز والتخصص الصناعي التي طبقت سابقاً.

الاستنتاجات

١. اشتمل البناء القطاعي للصناعات الإنشائية الصغيرة في قضاء الفلوجة على ثمان قطاعات صناعية، هي (الجص، غربلة الحصى والرمل، تكسير الحصى، البلوك، البورك، الكاشي، إسفلت، غبرة) بواقع ٤١٦ منشأة توزعت مكانيا على نواحي قضاء الفلوجة، وتعد ناحية الكرمة الأولى في عدد هذه المنشأت بواقع (٧٨،٥%) من عدد المنشأت الصناعية في القضاء.

٢. بتطبيق معامل التركز الصناعي بلغ تركز المنشأت الإنشائية الصغيرة في القضاء (+١٦٥) مما يدل على تركزها.

٣. بسبب تنوع الفروع الصناعية الإنشائية للصناعات الصغيرة في القضاء وانتشارها على نطاق واسع في محافظة الأنبار، لم يتخصص قضاء الفلوجة بالصناعات الإنشائية الصغيرة.

٤. الصناعات ذات التوطن العالي صناعة الجص وتكسير الحصى والبورك بنسبة (٧٠ – ١٠٠) من نسبة عدد المنشأت الصناعية في المحافظة. أما الصناعات المتوطنة فهي صناعتي الإسفلت والغبرة

٥. تبين بعد تطبيق دليل جبس – مارتون، أن توزيع المنشأت الإنشائية الصغيرة مائلا إلى التركز بنتيجة (٠،٣٢)، أما البنية الصناعية الإنشائية في القضاء فقد كانت مائلة إلى التنوع، ويؤكد ذلك صحة نتائج تطبيق معامل التركز والتخصص الصناعي .

التوصيات

توصي الدراسة الاعتماد على نتائج معامل الموقع الصناعي، والتي من خلاله تم تحديد أي الصناعات التي يمكن تنميتها في القضاء، بسبب كون القضاء غير متخصص بأي من الصناعات الإنشائية الصغيرة. وذلك من خلال تنمية وتطوير إنتاج الجص وتكسير الحصى كون تلك الصناعات عالية التوطن في القضاء وخصوصاً في ناحية الكرمة، إذ تمتلك جزيرة الكرمة ما نسبته ٩٣% من أعداد المنشأت الإنشائية الصغيرة من مادتي الجص وتكسير الحصى، وبالتحديد في منطقة النباعي، وعليه يجب على الهيئات الحكومية المحلية داخل المحافظة

الاهتمام بهذين القطاعيين من خلال تخصيص جزء من ميزانية المحافظة لغرض إنشاء مجمع بكامل بنيته الارتكازية والخدمية في منطقة النباعي لغرض تطوير هذه الصناعات وتنميتها.

هوامش البحث ومصادره:

(١) محمد فتحي صقر، واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها الاقتصادية، ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، الإشكاليات وآفاق التنمية، المنعقد في القاهرة، يومي **18**–**22** يناير **2004**م.

(٢) عبد الرحمن بن عنتر ونذير عليان، عوامل نجاح وفشل المشروعات الصغيرة في ظل التحديات المعاصرة، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، المنعقد في الجزائر يومي **17-18** أبريل، **2006**م، ص**663**.

(٣) صفوت عبد السلام عوض الله، اقتصاديات الصناعات الصغيرة ودورها في تحقيق التصنيع والتنمية، دار النهضة العربية، مصر، **1993**م، ص**19**.

(٤) الإنترنت، إصدارات جسر التنمية، **http//www.arab-api,org/develop1.htm**

(٥) مازن شيحا، تعزيز القدرة التنافسية للصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة آفاق اقتصادية، العدد **88**، قطر، **2001**م، ص**88**.

(٦) عبد خليل فضيل، دراسات في الجغرافية الصناعية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الموصل، **1989**م، ص**37**.

(٧) عبد الرحمن يسري أحمد، الصناعات الصغيرة في البلدان النامية، تنميتها ومشاكل تمويلها، مصدر سابق، ص**21**.

(٨) سامي عفيفي حاتم، المجتمعات الجديدة طريق للتنمية الاقتصادية، الدار المصرية اللبنانية، **1992**م، ص**248**.

(9) D.N Anderson, Small Industry in Developing Countries, A Discussion of Issues, World Development Bank, Vol. 10, No. 19., 1982, pp، 917-919.

(١٠) منظمة العمل العربية، ندوة قومية حول المشروعات الصغيرة كخيار للحد من البطالة ومستقبل الشباب في البلدان العربية، المنعقد في القاهرة **3-5** سبتمبر، **2007**م.

(١١) عبد السلام عبد الغفور وآخرون، إدارة المشروعات الصغيرة، دار الصفاء، سوريا، **2001**م، ص**9**.

(12) J.S. Juneja, Development of Small & Medium Enterprises in the Indian Economy, Third Arab Conference on Small & Medium Enterprises, Feb. Muscat, 2004, p، 5-6.

(13) F. Onn, Small and Medium Industries in Malaysia, Economic Efficiency and Entrepreneurship, the developing Economic Magazine, XXVII-2, June 1990, p، 150-154.

(١٤) فلاح الربيعي، الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق الواقع والآفاق، الإنترنت، مصدر سابق.

(١٥) محمد أزهر السماك، وآخرون، أسس جغرافية الصناعة وتطبيقاتها، مديرية الكتب للطباعة والنشر، الموصل،١٩٨٧،ص٢٤.

(١٦) عباس علي التميمي، تركز صناعة الطابوق في محافظة بغداد، مطبعة الرشاد بغداد،١٩٩٣، ص٣.

(١٧) الدراسة الميدانية التي قام بها الباحث للمنشأت الإنشائية الصغيرة في قضاء الكرمة .

(١٨) قاسم عبد جميل الجميلي، المياه الجوفية و إمكانية استثمارها في الإنتاج الزراعي في ناحية الكرمة، رسالة ماجستير (غير منشوره)، جامعه الأنبار، كليه الآداب،٢٠١٠، ص٢٩.

(*) لاستخراج معامل التركز الصناعي نتبع الخطوات الآتية:

١- استخراج النسب المئوية للعاملين في كل فرع صناعي في المحافظة من إجمالي عدد العاملين في الصناعة ضمن المحافظة نفسها.

٢- استخراج النسب المئوية للعاملين في كل فرع صناعي في القطر من إجمالي عدد العاملين في الصناعة ضمن القطر نفسه.

٣- طرح النسب المئوية التي تم استخراجها في الفقرتين (١-٢)

٤- جمع الفروقات ذات العلامات السالبة والموجبة الناتجة من الفقرة (٣)

وبعد تقسيم القيم الناتجة في الفقرة (٣)على ١٠٠، وبعد جمع القيم نحصل على قيمة معامل التركز الصناعي، والتي يكون تفسيرها على النحو الأتي:

أ- إذا كانت القيمة = صفر تدل إن توزيع النسب في المحافظة يتناسب مع القطر.

ب- إذا كانت القيمة تتراوح بين (صفر- ١) تدل على تركز النشاط الصناعي في المحافظة.

ت- إذا كانت القيمة دون الصفر فهذا يعني إن الصناعة غير متركزة في المحافظة.

المصدر/ محمود حسن المشهداني، أصول الإحصاء والطرق الإحصائية، ط٢، مطبعة اسعد، بغداد، ١٩٧٥، ص٩٥.

(*) قيمة هذا المعامل تتراوح بين (صفر و١) صحيح ويتم تفسيرها كالأتي:

ا- إذا كانت ناتج المعادلة صفر فهذا يعني إن القضاء غير متخصصة في تلك الصناعة.

ب- إذا كان ناتج المعادلة (١) فهذا يعني إن القضاء متخصص في تلك الصناعة.

المصدر/محمود حسن المشهداني، أصول الإحصاء والطرق الإحصائية، مصدر سابق ص**83**

(*) قيمة هذا المعامل تتراوح بين اقل من ١ و أكثر من ١ وتفسر النتائج كما يأتي :

١- إذا كانت قيمة المعامل أكثر من (١) -يشير إلى التركز الكبير للصناعة في القضاء .

٢- إذا كانت القيمة (١) يشير إلى إن مستوى الفرع الصناعي في القضاء هو نفس مستوى المحافظة (الصناعة متوطنة).

٣ إذا كانت القيمة اقل من (١) يشير إلى حالة اللاتوطن في الصناعة.

المصدر: **Israd, W., Methods of Regional Analysis and Introduction to Regional Science, London, 1971, p: 25**

(*) قيمة هذا المعامل تتراوح بين (٠) و(١) فإذا ما تم استخدام هذا الدليل لتحليل البنية الصناعية فأن الصفر يعني التخصص المطلق، و(١) يعني التنوع التام في بنية الصناعة .أما اذا ما تم استخدامه في تحليل التوزيع المكاني للظاهرة الصناعية فأن (الصفر)، يعني التركز المطلق، أما (١)، فيعني التشتت في الظاهرة .

المصدر. عبد الزهرة علي الجانبي، الجغرافيا الصناعية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، مؤسسة دار الصادق الثقافية،الطبعة الاولى، ٢٠١٣،ص٢٠٤

قائمة المصادر

أولا: الكتب العربية

١. سامي عفيفي حاتم، المجتمعات الجديدة طريق للتنمية الاقتصادية، الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٢م.

٢. صفوت عبد السلام عوض الله، اقتصاديات الصناعات الصغيرة ودورها في تحقيق التصنيع والتنمية، دار النهضة العربية، مصر، ١٩٩٣.

٣. عبد الرحمن بن عنتر ونذير عليان، عوامل نجاح وفشل المشروعات الصغيرة في ظل التحديات المعاصرة، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، المنعقد في الجزائر يومي ١٨-١٧ أبريل، ٢٠٠٦.

٤. عبد خليل فضيل، دراسات في الجغرافية الصناعية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الموصل، ١٩٨٩.

٥. عبد الزهرة علي الجانبي، الجغرافيا الصناعية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، مؤسسة دار الصادق الثقافية،الطبعة الاولى، ٢٠١٣.

٦. عبد السلام عبد الغفور وآخرون، إدارة المشروعات الصغيرة، دار الصفاء، سوريا، ٢٠٠١.

٧. عباس علي التميمي، تركز صناعة الطابوق في محافظة بغداد،مطبعة الرشاد، بغداد.

٨. محمد ازهر السماك، واخرون، اسس جغرافية الصناعة وتطبيقاتها، مديرية الكتب للطباعة والنشر، الموصل،١٩٨٧.

٩. محمود حسن المشهداني، أصول الإحصاء والطرق الإحصائية، ط٢، مطبعة اسعد بغداد، ١٩٧٥.

ثانيا: الرسائل والأطاريح

١. قاسم عبد جميل الجميلي،المياه الجوفية وإمكانية استثمارها في الإنتاج الزراعي في ناحية الكرمة، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة الأنبار، كليه الآداب، ٢٠١٠.

ثالثا: الدوريات والندوات والموتمرات.

١. مازن شيحا، تعزيز القدرة التنافسية للصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة آفاق اقتصادية، العدد ٨٨، قطر، ٢٠٠١.

٢. منظمة العمل العربية، ندوة قومية حول المشروعات الصغيرة كخيار للحد من البطالة ومستقبل الشباب في البلدان العربية، المنعقد في القاهرة ٥-٣ سبتمبر، ٢٠٠٧.

٣. محمد فتحي صق، واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها الاقتصادية، ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، الإشكاليات وآفاق التنمية، المنعقد في القاهرة، يومي ١٨-٢٢ يناير ٢٠٠٤.

رابعاً: المصادر الأجنبية.

1. **J.S. Juneja, Development of Small & Medium Enterprises in the Indian Economy, Third Arab Conference on Small & Medium Enterprises, Feb. Muscat, 2004.**
2. **F. Onn, Small and Medium Industries in Malaysia, Economic Efficiency and Entrepreneurship, the developing Economic Magazine, XXVII-2, June 1990.**
3. **Israd, W., Methods of Regional Analysis and Introduction to Regional Science, London, 1971 .**
4. **D.N Anderson, Small Industry in Developing Countries, A Discussion of Issues, World Development Bank, Vol. 10, No. 19., 1982.**

الانترنت

١. الإنترنت، إصدارات جسر التنمية، **http//www.arab-api,org/develop1.htm.**

٢. فلاح الربيعي، الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق الواقع والآفاق، الإنترنت.